رهانات تنمية المناطق الحدودية في الجزائر بين التحديات والمقومات

Prospects of Border Areas Development in Algeria, Between Challenges and Potentials



مزواري عبد الرحيم [1]*، بوجيت مليكة [2]

[1] جامعة الجزائر 3، مخبر دراسة وتحليل السياسات العامة في الجزائر، الجزائر.

mezouari.abderahim@univ-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر 3، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، الجزائر.

maliboudjit@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2026/02/24 تاريخ القبول: 2026/04/13

****

ملخص:

لقد استقطب موضوع تنمية المناطق الحدودية في الجزائر اهتمام العديد من الباحثين باعتباره أحد أكثر قضايا التنمية تعقيدا، ويرجع هذا بالخصوص للمفارقة الكبيرة بين الفرص الواعدة للتنمية التي توفرها المقومات والإمكانيات التنموية لهذه المناطق، وبين الواقع الذي فرضه ما تواجهه من تحديات أمنية واقتصادية واجتماعية، ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى بلورة رؤية شاملة تبرز أهم الرهانات التي يمكن التعويل عليها لاستثمار مقومات التنمية بالمناطق الحدودية الجزائرية من أجل تخطي التحديات التي تواجهها من جهة، ومن جهة أخرى لإعطائها مكانتها كإحدى أهم ركائز التنمية الوطنية الشاملة، وأحد روافد الاقتصاد الوطني وتجاوز المنظور الضيق الذي يعتبرها مجرد مناطق هامشية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المحلية، المناطق الحدودية، التنمية الإقليمية، التوازن الجهوي.

Abstract:

The topic of developing border areas in Algeria has attracted the attention of many researchers as one of the most complex development issues. This is due in particular to the great paradox between the promising opportunities for development provided by the development potentials and capabilities of these areas, and the reality imposed by the security, economic and social challenges it faces. From this standpoint, This study aims to formulate a comprehensive vision that highlights the most important prospects that can be relied upon to invest in the development potentials of the Algerian border areas in order to overcome the challenges it faces, on the one hand, and on the other hand, On the other hand, to give it its position as one of the most important pillars of comprehensive national development, and one of the tributaries of the national economy, and to go beyond the narrow perspective that considers them merely marginal areas Enter the Abstract here; The Abstract includes the research objective, and an important result.

Key words: Development, Local Development, Border areas, Regional Development, Regional Balance.

* مزواري عبد الرحيم

مقدمة:

تلعب المناطق الحدودية دورا مهما في بناء الدولة كونها فضاء حيويا، يحتل موقعا استراتيجيا يربط بين داخل الدولة ومحيطها الخارجي، ضف إلى ذلك تنوع المقومات التنموية وتعددها بين الإمكانات الطبيعية والمادية والبشرية، التي تمثل فرصا قيمة للاقتصاد الوطني، ومع ذلك، تواجه هذه المناطق اختلالات جوهرية أدت إلى استمرارها في حالة التخلف التنموي، نتيجة لتحديات متعددة حالت دون اندماجها في مسار التنمية الوطنية.

لذا، أصبح من الضروري العمل على تفعيل الفرص الكامنة في المناطق الحدودية واستثمار مواردها وإمكانياتها بما يساهم في تحقيق تنمية فعلية ومستدامة، ضمن إطار من التكامل الوطني والإقليمي.

من هنا تبرز إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي رهانات التنمية الممكنة في ظل المقومات والإمكانيات التنموية للمناطق الحدودية في الجزائر، الكفيلة بتجاوز التحديات متعددة الأبعاد التي تعيق تنميتها واندماجها في مسار التنمية الوطنية؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية، نعتمد الفرضيات التالية:

- تواجه المناطق الحدودية في الجزائر العديد من التحديات التي تعيق تنميتها.
- للمناطق الحدودية من المقومات والفرص ما يمكنها من تحقيق تنمية فعلية.
- يمكن للمناطق الحدودية تجاوز التحديات التي تواجهها لتحقيق رهانات التنمية، من خلال الاستثمار الفعال للمقومات والفرص المتاحة.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز واقع التنمية في المناطق الحدودية وأهم التحديات التي تعرقل عملية التنمية بها.
- الإحاطة بمختلف الإمكانات والمقومات المتوفرة، والفرص المتاحة للخروج بالمناطق الحدودية من دائرة التخلف التنموي.
- استكشاف الرهانات الكفيلة بتحويل المناطق الحدودية إلى مجالات تنموية متكاملة مع محيطها الوطني والإقليمي.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة كظاهرة تنموية ذات أبعاد مركبة، من خلال توصيف واقع وتحديات التنمية بالمناطق الحدودية، وأهم المقومات والفرص الممكنة، والوصول إلى تحليل الرهانات التنموية الكفيلة بدفع عجلة التنمية بهذه المناطق.

وسنتناول الموضوع من خلال الخطة التالية:

- المبحث الأول: مفهوم المناطق الحدودية والتنمية المحلية.
- المبحث الثاني: واقع وتحديات التنمية المحلية بالمناطق الحدودية في الجزائر.
- المبحث الثالث: مقومات التنمية بالمناطق الحدودية في الجزائر ورهاناتها.

1. مفهوم المناطق الحدودية والتنمية المحلية:

للحدود الدولية أهمية كبيرة ودور بارز في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول، باعتبار أن لها ارتباطا وثيقا بتكوين الدولة وتطورها عبر مختلف المراحل التاريخية لنشأتها، وتعد المناطق الحدودية فضاءات متعددة الوظائف، إذ لا يقتصر دورها في مجالات الأمن والسياسة فقط، بل يتعدى ذلك إلى كونها إحدى الرافعات التنموية التي يمكن التعويل عليها لتحقيق التنمية المحلية وبالتالي تحقيق التنمية الإقليمية في إطار توازن جهوي بين مناطق الدولة المختلفة، الذي يؤدي في النهاية إلى إدماج المناطق الحدودية في شبكة الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة.

1.1.مفهوم المناطق الحدودية:

من أجل التعرف على مفهوم المناطق الحدودية، وجب الاطلاع أولا على تعريف الحدود، كونها ترسم الإطار الذي تقع ضمنه هذه المناطق، وقد كان وضع تعريف شامل للحدود محل اهتمام كبير من المفكرين والباحثين والسياسيين.

يقصد بالحدود لغة وهي جمع حدّ الفصل بين شيء وآخر والتمييز بينهما حتى لا يتداخلا أو يختلطا (مجمع اللغة العربية، 2008، صفحة 160)، ويقال حدّد الدار أي جعل لها حدّاً وحدّد الأرض بمعنى أقام لها حدودا، ومنه حادّت هذه الأرض تلك الأرض أي جاورتها، والمقصود بها كذلك منتهى الشيء وحدّه أي الحاجز والمانع عنه ما ليس منه، والمحدّد هو المعين بحدوده، وأقول فلان حديدي أي جاري، إذا كانت أرضه إلى جانب أرضي (معلوف، 2009، صفحة 121) إذا، فالحدود هي الحاجز بين الشيئين.

والحدود اصطلاحا هي الحد بين دولتين وهو الحاجز والفاصل بينهما، وتقوم فكرة الحدود على مبدأين أساسيين: الأول مادي وهو الخط الذي يفصل بين شيئين أو مكانين، أو بين ما هو تابع لوطن وما هو دونه، أما المبدأ الثاني فهو معنوي، ويتمثل في السلطة وقوة الإلزام بمعنى الإلزام والالتزام، فبهذا المعنى يمكن تجسيد فكرة الحدود في كل تصرف يحقق نوعا من العلاقات بصرف النظر عن أطرافها، فالعلاقات أساسا تتكون في ظل حدود معينة تأطر طبيعة هذه العلاقة ونطاقها ومقومات استمرارها (أبو الخير، 2010، صفحة 33).

وهناك من فقهاء القانون الدولي من يعرف الحدود بأنها: خطوط ترسم على الخرائط لتبين الأرض التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تخضع لسلطانها والتي لها وحدها حق الانتفاع بها واستغلالها، وتعين هذه الحدود من الأهمية بمكان إذ عندها تبدأ سيادة الدولة صاحبة الإقليم وتنتهي سيادة غيرها، ووراءها تنتهي سيادتها وتبدأ سيادة غيرها (أبو هيف، 1995، صفحة 297).

ومنه، يمكن تعريف المنطقة الحدودية بأنها تلك المنطقة الممتدة من خط الحدود الفاصل بين دولتين متجاورتين إلى عمق محدد داخل إقليم كل من الدولتين، أو هي المنطقة المتاخمة لحدود الدولة مباشرة بحيث تمثل المساحة الخلفية للخط الحدودي بين الدول، ويتم تحديد امتداد ومساحة هذه المناطق على جانبي حدود دولتين بموجب اتفاقية مشتركة بينهما، بينما تحدد المناطق الحدودية في حالات أخرى بناء على الفاصل الحدودي بين الدول والتقسيم الإداري الحدودي لكل دولة مع الدول أو الدولة المجاورة لها (رأفت، 2017، صفحة 8).

إذا، فالمناطق الحدودية لأي دولة تمثل العمق الحدودي لها والذي يضم مجتمعات التماس بينها وبين الدول المجاورة لها بكل تفاعلاتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ونظرا لأهمية المناطق الحدودية كونها توفر الكثير من الفرص لتعزيز التعاون بين الدول المتجاورة في مجالات عدة وجب إيلائها الاهتمام اللازم باستثمار الإمكانيات والفرص المتاحة لوضعها على طريق النمو والتطور وتوجيهها صوب تحقيق التنمية الوطنية الشاملة من جهة وتحقيق التكامل الإقليمي بين دول الجوار من جهة أخرى.

1.2. مفهوم التنمية المحلية والمفاهيم المرتبطة بها

لا يمكن الحديث عن التنمية المحلية دون تناول مفهومي التنمية والتنمية الإقليمية، وهذا بالنظر للارتباط الوثيق بين هذه المفاهيم، إذ أن التنمية بصفة عامة تعتبر أحد أهم وظائف الدولة التي لا يمكن القيام بها من المركز دون إشراك الوحدات المحلية في تخطيطها وتنفيذها، ومنه تبرز أيضا التنمية الإقليمية كأداة لتحقيق التوازن بين جهات البلاد وكرابط بين المستوى المحلي والمستوى الوطني للتنمية كهدف رئيسي للسياسات العامة للدولة.

1.2.1 مفهوم التنمية

لقد تم تناول مفهوم التنمية من جوانب مختلفة، سواء من حسب السياق الذي جاءت فيه والفترات التي عايشها المنظرون والباحثون، أو المجالات التي ينتمون إليها، فمنهم من عاصر الثورة الصناعية والهوة الكبيرة بين الريف الزراعي والمدينة المتحضرة، ومنهم من عايش فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة على العديد من دول العالم عامة وأوروبا خاصة، ومنهم من ينتمي لمجال السياسة أو الاقتصاد أو القانون وغيرها، فكان لكل منهم منظوره وبلورته للمفهوم الذي يراه أنسب لموضوع التنمية، الذي وإن اختلف عن باقي المفاهيم في الصياغة إلا أنه يسايرها في المقصود.

وتعد التنمية من المفاهيم الحديثة نسبيا، إذ بدأ تداوله في القرن الماضي، وهو مفهوم يتناول ذلك التغير الديناميكي والتطور المستمر، مما يجعل من الصعب إحاطته بتعريف جامع، ويعود ذلك إلى تعدد الحقول المعرفية والقضايا التي يتقاطع معها، كالمجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، النفسية والحضارية، الأمر الذي يكسبه طابعا مركبا ومتعدد الأبعاد (معتوق، 2009، صفحة 33)

التنمية إذا هي "عملية تراكمية متصلة، تتكون من جملة تبدلات سياسية واجتماعية واقتصادية وتقنية تتشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة، عملية تطلق رؤية ذاتية تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع، وتمكنه من توفير القوى البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من المعيشة للمواطنين في إطار من الأمن بشكل متصل أو مطرد" (ساحلي، 2016، صفحة 46).

1.2.2 مفهوم التنمية الإقليمية

من بين المفاهيم المرتبطة بالتنمية، يبرز مفهوم التنمية الإقليمية، التي يمكن تعريفها على أنها ذلك الإطار التخطيطي الذي يحدد التوجهات الرئيسية لتوزيع الموارد المادية والبشرية بين الأقاليم المختلفة، بطريقة تضمن تحقيق التوازن والانسجام بين أهداف التنمية الإقليمية وأهداف التنمية الوطنية الشاملة، ومن الناحية التطبيقية، فإن فاعلية هذا الإطار تقتضي تحديد الجهات المعنية بالتخطيط الإقليمي سواء على المستوى المركزي أو المحلي، مع توضيح مهامها وآليات التنسيق بينها، وكذا علاقتها بأجهزة التخطيط القطاعي والمؤسسات التنفيذية على مختلف مستوياتها (بن علية، 2019، صفحة 278).

إذا، فالتنمية الإقليمية تمثل مسارا متكاملا للتغيير يسعى إلى معالجة الفوارق بين الأقاليم من خلال تعزيز توازن محسوس في مختلف الأبعاد، فهي تهدف إلى الارتقاء بالمناطق المتأخرة تنمويا وتطويرها وتقليص مظاهر التباين فيها عما غيرها من المناطق وربطها بمسار التنمية الشاملة، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وتحقيق قدر من الرفاهية لسكان تلك المناطق.

1.2.3 مفهوم التنمية المحلية

يمكن القول أن التنمية المحلية هي قاعدة الانطلاق لأي جهد تنموي ذو بعد وطني، فلا تنمية وطنية دون تنمية محلية فاعلة، إذ أن وظيفة تخطيط البرامج التنموية وتنفيذها تقع على عاتق الجماعات المحلية تحت وصاية ورقابة الجهات المركزية وتوجيهاتها في إطار السياسات العامة للدولة، التي تهدف لتحقيق التنمية الشاملة في كل أقاليم الدولة.

ويقودنا هذا إلى مفهوم التنمية المحلية التي تعددت التعريفات التي تناولتها، فمن بين أوضح تعريفات التنمية المحلية أنها " العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية" (طالب حسين و يعقوب، 2020، صفحة 12)

ويرى محي الدين صابر أنها "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي يمارس ضمن نطاقات جغرافية محددة، يرتكز على أسس علمية مستمدة من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية، يهدف إلى إحداث تغيير حضاري متكامل في أساليب التفكير والعمل وأنماط الحياة، من خلال تحفيز الوعي الجماعي لدى افراد المجتمع المحلي وتفعيل مشاركتهم في مختلف المستويات، سواء على الصعيد الإداري أو العملي" (عبد الحميد، 2001، صفحة 184).

إذا، فالمعنى الواسع للتنمية المحلية هو أنها عملية منظمة وشاملة تهدف إلى تحسين مستوى معيشة المجتمعات المحلية وترقية أقاليمها من خلال تفعيل الموارد والطاقات الذاتية، إلى جانب المشاركة الفعالة للسكان في اتخاذ القرار وتخطيط وتنفيذ برامج التنمية، مما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة.

من خلال ما سبق، يتضح أن لمفهوم المناطق الحدودية ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية سواء في بعدها العام، الإقليمي أو المحلي، فالمجتمعات المحلية بالمناطق الحدودية تبقى كغيرها من مجتمعات الأقاليم الأخرى بحاجة لجهود التنمية المستمرة التي من شأنها تحسين أوضاعهم المعيشية وترقيتها،

وتقليص الفوارق بينها وبين باقي أقاليم الدولة، ما يجعل منها فاعلا في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة بعيدا عن المنظور الذي يصنفها كمناطق هامشية على أطراف الدولة.

2. واقع وتحديات التنمية المحلية بالمناطق الحدودية في الجزائر:

تعد الجزائر الأكبر في إفريقيا والعاشرة على مستوى العالم مساحة بما يتجاوز 2.3 كيلومتر مربع، وتشغل الولايات الحدودية وبلدياتها معظم مساحة البلاد التي يغلب عليها الطابع الصحراوي، ما يفرض واقعا تنمويا معقدا وتحديات متعددة تستنزف الجهود والموارد التي تخصصها الدولة لتنمية هذه المناطق، ما يجعل من تجاوز هذه التحديات أمرا حتميا من أجل تنمية المناطق الحدودية.

وتمتد الحدود البرية للجزائر مع سبعة دول على طول يتجاوز 6300 كلم موزعة على النحو التالي: 1601 كلم مع المغرب، 1376 كلم مع مالي، 982 كلم مع ليبيا، 965 كلم مع تونس،956 كلم مع النيجر،463 كلم مع موريتانيا، 42 كلم مع الصحراء الغربية (طالبي، 2020، صفحة 391).

وتتشارك هذه الحدود بالنسبة للجزائر 16 ولاية حدودية هي: الطارف، سوق اهراس، تلمسان، تبسة، النعامة، ورقلة، الوادي، إليزي، جانت، أدرار، برج باجي مختار، تمنراست، عين قزام، تندوف، بشار، بني عباس، ضمن 09 مناطق حدودية حددها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030، وهي: الساحل الشرقي، التل الشرقي، التل الغربي، الهضاب العليا شرق، الهضاب العليا غرب، الجنوب شرق، الجنوب الكبير شرق، الجنوب الكبير، الجنوب غرب (موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2018).

ويبلغ عدد البلديات الحدودية 57 بلدية تمثل 25 % من إجمالي بلديات الولايات الحدودية والمقدرة بـ 227 بلدية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، 2019، الصفحات 13-17).

وتواجه المناطق الحدودية في الجزائر العديد من المعوقات والتحديات التي تعرقل التحاقها بركب التنمية، منها الأمنية، الهيكلية، والمالية، وفيما يلي أبرز التحديات التي تواجه التنمية بالمناطق الحدودية في الجزائر:

2.1.التحديات الأمنية:

تقع الجزائر ضمن مثلث جيواستراتيجي إفريقي-مغاربي- متوسطي، مليء بالأحداث والتفاعلات التي أفرزت وضعا غير مستقر، يتجلى في مظاهر مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية والتهريب وتجارة المخدرات والأسلحة وحتى الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

2.1.1 الإرهاب: تعد مناطق الحدود من أكثر المناطق التي تستوطنها الجماعات الإرهابية، وهذا راجع لصعوبة مراقبته والتحكم فيها بشكل كامل، خاصة في ظل التوترات والأزمات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي، التي اسهمت في انتشار ظاهرة الإرهاب بالنظر للخصوصية التي تتمتع بها المنطقة من هيمنة الطابع الصحراوي عليها وطول الحدود التي تجمع دول المنطقة (صحراوي و كروري، 2019، صفحة 19)، والأكثر من ذلك الانتشار الرهيب لتجارة الأسلحة خاصة بعد سقوط النظام الليبي سنة 2011 وحل الجيش ودخول البلاد في دوامة من العنف وعدم الاستقرار بفعل الصراعات الداخلية.

2.1.2 التهريب: تفاقمت ظاهرة التهريب على الحدود الجزائرية إلى درجة أنها أوجدت اقتصادا بكل ما له من آثار سلبية، إذ استثمر المهربون الوضع غير المستقر في دول الساحل بالتحديد لتكثيف نشاطهم ليشمل عدة مناطق خاصة على الحدود الجنوبية مثل منطقة برج باجي مختار وتيمياوين أقصى جنوب الجزائر على الحدود مع مالي، ورغم التدابير الأمنية المشددة المفروضة على الشريط الحدودي، إلا أن الصراع الدائر شمالي مالي أدى لنمو حجم نشاط المهربين الذين استغلوا ازدياد أعداد اللاجئين نحو الحدود الجزائرية للتحالف مع الجماعات الإرهابية بدافع المصالح المشتركة المتمثلة في توفير السلاح للجماعات الإرهابية مقابل دعم المهربين وحماية أنشطتهم (قادة بن عبد الله، 2022، صفحة 40).

2.1.3 الهجرة غير الشرعية: تعد الهجرة غير الشرعية من بين أكثر المواضيع التي استحوذت على اهتمام صانعي القرار في الجزائر، ذلك لأنها معنية بهذه الظاهرة لسببين رئيسيين هما:

أولا: أن الجزائر تعتبر منطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا جنوب الصحراء نحو الضفة الأوروبية للمتوسط.

ثانيا: تمثل الجزائر إحدى أكثر الوجهات المفضلة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الجوار كمالي والنيجر، وترجع جاذبية الجزائر للمهاجرين غير الشرعيين لاستقرار الأوضاع الأمنية والظروف المعيشية الجيدة مقارنة ببلدانهم الأصلية.

وتتجلى مخاطر الهجرة غير الشرعية على المناطق الحدودية في الجزائر بالأساس في تعاظم المخاطر الأمنية عبر تسلل العناصر الإرهابية أو المهربين تحت غطاء المهاجرين غير الشرعيين، وتحمل الجزائر لأعباء باهظة للتكفل بالمهاجرين غير الشرعيين وفق ما يقتضيه الالتزام بالقانون الإنساني الدولي، يضاف إليه استحواذ المهاجرين غير الشرعيين على مناصب الشغل ما يفاقم من مشاكل البطالة بالمناطق الحدودية، دون إغفال تأثير اندماج المهاجرين غير الشرعيين في المجتمعات المحلية على هويتها وتركيبتها الاجتماعية.

2.2.ضعف البنية التحتية والمنشآت القاعدية:

تعد البنى التحتية والهياكل القاعدية من شبكات الطرق والمطارات وخطوط السكة الحديدية، وشبكات الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية وحتى الري، عوامل جذب هامة للاستثمارات والمشاريع الاقتصادية، لكن المناطق الحدودية في الجزائر تعاني من ضعف كبير في البنية التحتية، حتى وإن كان ذلك بمستويات متفاوتة بين مناطق جنوب البلاد وشمالها، فمن ناحية النقل الجوي، تشتمل أغلب الولايات الحدودية على مطارات باستثناء ولايتي الطارف وسوق أهراس، في حين أن بعض الولايات تحتوي حتى ثلاث مطارات لفك العزلة عنها، كما يلاحظ ضعف تغطية المساحات الكبيرة للولايات الجنوبية بالسكة الحديدية وبشبكات الطرق، فعلى سبيل المثال نجد ولاية تمنراست بالرغم من أن شبكة طرقاتها هي الأطول على المستوى الوطني لكنها تبقى بنسبة تغطية ضعيفة نظرا لمساحتها الكبيرة جدا، في حين أن الأمر مختلف في ولايات الشمال الحدودية أين نجد نسبة تغطية شبكة الطرق مرتفعة بها مقارنة بمساحتها، وسبب ذلك هو الكثافة السكانية المرتفعة بها عكس الولايات الجنوبية، ورغم شبكة الطرقات

الضخمة بالولايات الحدودية الجنوبية غير أنها لا تكفي لفك العزلة عن مناطقها، بالإضافة إلى نوعية هذه الطرقات وحالتها السيئة في الغالب (دريادي، 2021، صفحة 335).

2.3.نقص التغطية الصحية والهياكل التعليمية:

تمثل الخدمات الصحية والتعليمية من الخدمات الأساسية التي يقع تقديمها على عاتق الدولة، غلا أنها بالنسبة لمجتمعات المناطق الحدودية تشكل هاجسا بسبب ضعف مستوى الخدمات المقدمة في هذين المجالين الحيويين.

أولا: التعليم: يعد التعليم حجر الأساس وأحد أهم مقومات التنمية، فهو يعني بتكوين الأجيال التي تمثل قيادات المستقبل، ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لترقية قطاع التعليم وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الإطار إلا أن المناطق الحدودية ولا سيما الصحراوية منها تبقى تعاني من عجز في عدد الهياكل التربوية ونسبة التأطير بها.

الجدول 1: (الهياكل التعليمية في بعض الولايات الحدودية سنة 2017)

الولاية	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد الأقسام
إليزي	87	15322	1172
تمنراست	190	48569	غير متوفر
أدرار	243	71398	2161
تندوف	**45**	**13648**	**713**

(ميموني و لهبيل، 2021، صفحة 160)

مما يمكن ملاحظته بناء على هذا الجدول أن نسبة التغطية بالهياكل التربوية تبقى غير كافية مقارنة بمساحة هذه الولايات الحدودية الجنوبية، التي تتميز بتباعد التجمعات السكانية فيما بينها من جهة، ومن جهة أخرى بعدها عن المناطق الحضرية الكبرى، مما يضفي صعوبة كبيرة وعناء للتلاميذ والأطقم التربوية على حد سواء في الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، وهو ما ينعكس بصورة سلبية على التحصيل العلمي للتلاميذ والذي يتجلى في المراكز المتأخرة التي تحتلها هذه الولايات في امتحانات نهاية السنة الدراسية التي تتراوح بين نتائج متوسطة إلى ضعيفة.

وبما أن التعليم هو أحد الركائز الأساسية التي تساهم في النمو الاقتصادي، وجب إيلائه أهمية أكبر في المناطق الحدودية وتمكين سكان هذه المناطق من الحصول على تعليم كافي، فعال وذو جودة في مختلف الأطوار التعليمية على غرار باقي المناطق الحضرية في مختلف مناطق البلاد.

ثانيا: الصحة: إن العامل المشترك بين واقع الصحة وواقع التعليم بالمناطق الحدودية الجزائرية يكمن في ضعف التغطية بالهياكل لمعظم المناطق ونقص التأطير البشري بها، وتتفاوت نسبة هذه التغطية من منطقة حدودية لأخرى، فالقطاع الصحي بالمناطق الحدودية يعرف تحديات كبيرة حالت دون تغطية الاحتياجات اللازمة للسكان المحليين من الخدمات الصحية.

وتعد التغطية الصحية بولاية تلمسان هي الأعلى بين الولايات الحدودية، تليها ولاية الوادي، في حين تواجه الولايات الحدودية بالجنوب عجزا واضحا في توفير الخدمات الصحية بالشكل الكافي لساكنتها، إذ أن أغلب التخصصات الطبية تشهد ندرة حادة في الأطباء الممارسين في طب الأطفال والأمراض السرطانية وغيرها، ما أدى بالسكان للاستعانة بالأطباء العامين الذين تراكمت لديهم بعض الخبرات الميدانية بحكم تعاملهم مع العديد من الحالات المرضية المعقدة، كما يتكبد المواطنون بهذه المناطق عناء السفر لمسافات طويلة إلى الولايات المجاورة وحتى الولايات الكبرى كالجزائر العاصمة ووهران والبليدة وأغلب الولايات الشمالية، ومناطق الهضاب العليا بدرجة أقل، بسبب توفر المؤسسات الاستشفائية والأطباء لمختلف التخصصات (دريادي، 2021، صفحة 336).

2.4.نقص التمويل، وضعف الجاذبية للاستثمار

تعد السلطات المركزية في الدولة هي المكلفة في الأساس بضمان تقديم مختلف الخدمات العمومية للمواطنين في جميع أقاليم البلاد، وهي تراعي في ذلك عامل الكثافة السكانية، ونظرا لكون المناطق الحدودية ذات كثافة سكنية منخفضة في الغالب، لا تولها السلطات المركزية نفس الأهمية كالتجمعات الحضرية الكبرى، ولا تخصص لها استثمارات وتمويلا كافيا كباقي المناطق، كما أن هناك اعتبارات أخرى تقف وراء ضعف التمويل والاستثمار في مناطق الحدود، على غرار المخاوف من الزيادة في تدفق المهاجرين من البلدان المجاورة في سبيل الاستفادة من السلع والهياكل والخدمات المتوفرة وسهلة الوصول إليها (عباد و رابحي، 2019، صفحة 9).

وإلى جانب ضعف التمويل الحكومي للمشاريع التنموية بالمناطق الحدودية، تبرز إشكالية محدودية الموارد المالية أساسا، فالجماعات المحلية الحدودية تعتمد بنسبة عالية على الإعانات الحكومية التي تغطي معظم نفقاتها، إذ أن ميزانيتها تسجل عجزا مزمنا بسبب الفارق الكبير بين إيراداتها ونفقاتها بسبب قلة إيراداتها المالية.

ومما يمكن ملاحظته بالرجوع إلى عامل ضعف الاستثمار العمومي والخاص في المناطق الحدودية، هو عدم جاذبية هذه المناطق للمستثمرين الخواص بالتحديد، الذين لا يجدون الحافز الذي يدفعهم لتجسيد مشاريع استثمارية في أي من القطاعات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب نذكر منها ما يلي:

- ضعف البنى التحتية أو غيابها في كثير من المناطق الحدودية
- تدني مستوى الخدمات العمومية ونقص المرافق العامة الضرورية لاستقرار اليد العاملة.
- نقص اليد العاملة المحلية المؤهلة.
- صعوبة التضاريس وقساوة الظروف المناخية التي تميز أغلب مناطق البلاد الحدودية.
- هشاشة الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي ببعض دول الجوار وما يحمله من تبعات على المناطق الحدودية، ما يشكل مصدر قلق المستثمرين.

تبعا لما تناولناه في هذا المبحث، يمكن أن نخلص إلى أن واقع التنمية بالمناطق الحدودية لا يزال يواجه جملة من التحديات المركبة، في مقدمتها الاعتبارات الأمنية وهشاشة البنى التحتية إلى جانب

ضعف الخدمات الصحية والتعليمية، كما يشكل نقص التمويل وضعف الجاذبية للاستثمار تحديا إضافيا أمام تحقيق ديناميكية تنموية فعلية، وعليه فإن تجاوز هذه التحيات يبقى رهينا للاستثمار الفعال في الإمكانات والفرص المتاحة في إطار مقاربات تنموية متكاملة.

3. مقومات التنمية بالمناطق الحدودية في الجزائر ورهاناتها

بالرغم من مجموع التحديات والمعوقات المعقدة التي تقف عقبة أما النهوض بالمناطق الحدودية في الجزائر وتنميتها، إلا أنها في نفس الوقت تتمتع بمقومات متنوعة وإمكانات متعددة تتيح لها فرصا واعدة لتجاوز المصاعب التي تواجهها لتحقيق التنمية بها إذا ما تم استثمارها بالشكل الملائم ووفق مقاربات تنموية تأخذ بالحسبان الطابع الفريد لمناطق الحدودية وتميزها عن الأقاليم الأخرى للدولة.

3.1 مقومات التنمية بالمناطق الحدودية

تزخر المناطق الحدودية في الجزائر بمقومات تنموية عديدة، يمكنها أن تكون دافعا لالتحاقها بركب التنمية والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني.

3.1.1 المقومات الجغرافية: يمثل الموقع الجغرافي للمناطق الحدودية الجزائرية عنصرا محوريا في دعم التنمية، إذ تعد هذه المناطق نقاط تواصل اقتصادية مهمة تسهم في تعزيز التكامل الاقليمي، فهي تعمل كبوابة لدفع العلاقات التجارية، فولايات مثل تندوف وتمنراست تعد محاور لوجستية هامة تربط الجزائر بدول الساحل وغرب إفريقيا، ومن جهة أخرى فإن الولايات الشرقية كالطارف وتبسة والوادي مناطق تدعم التبادل التجاري والسياحي مع تونس، ويوفر الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمناطق الحدودية فرصة للجزائر في لعب أدوار متقدمة في المبادرات الإقليمية للتعاون على غرار منطقة التجارة الحرة الافريقية.

وتعد الخصائص المناخية إلى جانب التضاريس بالمناطق الحدودية في الجزائر من محددات الخيارات التنموية، فنجد السهول الساحلية على الحدود الشمالية للبلاد بترتبها الخصبة ومناخها المتوسطي المعتدل، مما يوفر بيئة ملائمة للنشاطات الزراعية وحتى السياحية والصناعية، بينما في المناطق الداخلية يطغى طابع الهضاب والمرتفعات ذات المناخ شبه الجاف، والذي يعد مناسبا لنشاط الرعي والزراعة، أما المناطق الحدودية الصحراوية فتميزها قساوة ظروفها المناخية الحارة وشديدة الجفاف، لكنها في نفس الوقت غنية بالمياه الجوفية المستغلة في الزراعة، والواحات التي تمثل مجالا حيويا للسياحة البيئية إذا ما تم الاستثمار في طابعها العمراني والثقافي الفريد بالشكل الصحيح.

3.1.2 الثروات الطبيعية: تزخر الجزائر عموما ومناطقها الحدودية خاصة بالعديد من الثروات الطبيعية التي يمكن أن تمثل ركيزة هامة للتنمية، متمثلة بالخصوص في المعادن والمحروقات ومصادر الطاقات المتجددة والمياه الجوفية والثروة الحيوانية.

أولا: المحروقات: تمتلك الجزائر واحد من أكبر الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز على مستوى العالم بأرقام تشير إلى حوالي 4.5 ترليون متر مكعب من الغاز، و12.2 مليار برميل من النفط، إذ تعتبر الجزائر من الدول الرائدة في مجال الطاقة إفريقيا وعالميا، وتضم البلاد العديد من الحقول الغازية

والنفطية، منها ما يقع ضمن المناطق الحدودية كحقل "الرار" القريب من الحدود الليبية باحتياطيات من الغاز تقدر بنحو 132 مليار متر مكعب (أبو وردة، 2025).

ثانيا: الحديد: يمثل الحديد أحد أهم الاحتياطيات من الثروات الطبيعية للبلاد، ويعد منجم غار جبيلات بولاية تندوف من بين الأكبر عالميا باحتياطيات تقدر بحوالي 3.5 مليار طن من خام الحديد، وقد دخل أولى مراحل الاستغلال في سنة 2023، والذي يعول عليه لسد احتياجات السوق الوطنية ودعم الفائض منه للصادرات خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى الدفع بعجلة التنمية في المنطقة من خلال مشروع الاستغلال والمشاريع المصاحبة له (وكالة الأنباء الجزائرية، 2024).

ثالثا: الفوسفات: تتركز احتياطات الفوسفات في الجزائر في شرق البلاد بالأخص بولاية تبسة، إذ يعد منجم "جبل العنق" من بين أكبر الاحتياطيات في الجزائر وإفريقيا بحوالي 2.8 مليار طن من خام الفوسفات، والذي انطلق مشروع استغلاله بشراكة جزائرية صينية في شكل استثمارات في تطوير البنى التحتية والصناعية للمشروع بولاية تبسة بالإضافة لولايتين أخريين هي سوق اهراس وسكيكدة (نصر، 2024).

رابعا: الذهب: تشير تقديرات بعض الخبراء إلى امتلاك الجزائر لمخزون من الذهب يبلغ حوالي 200 طن بقيمة سوقية تتجاوز 10 مليارات دولار تتركز احتياطيات الزائر من المعدن الأصفر في أقصى الجنوب الشرقي من البلاد، لا سيما في المناطق المحاذية للحدود مع ليبيا، ويعتبر منجم "أمسمسا" غرب ولاية تمنراست أكبر منجم منتج للذهب في البلاد باحتياطيات تقدر بنحو 3.38 مليون طن، بكمية ذهب خام بحوالي 70 طنا (لهوازي، 2024).

خامسا: المياه الجوفية: تحتوي الصحراء الجزائرية على حوض هدروغرافي باحتياطات ضخمة من المياه الجوفية، ويغطي 17 ولاية منها 12 ولاية حدودية هي: أدرار، بشار، الوادي، إليزي، ورقلة، تندوف، تمنراست، تبسة، برج باجي مختار، بني عباس، جانت، عين قزام، إذ يمثل المورد الرئيسي لهذه المناطق في التزود بالمياه الشروب والري الموجه للأنشطة الزراعية (محسن و آخرون، 2017، صفحة 378).

سادسا: الأراضي الزراعية: تقدر المساحة الزراعية الإجمالي في الجزائر بـ: 48.1 مليون هكتار، منها 8.6 مليون هكتار صالحة للزراعة بمساحة مروية تناهز 1.47 مليون هكتار، فيما تمثل الغابات 4.1مليون هكتار من إجمالي المساحة الزراعية (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، بلا تاريخ).

وتنقسم الأراضي الصالحة للزراعة بالمناطق الحدودية في الجزائر على ثلاثة مناطق رئيسية هي:

- منطقة الساحل: وتغطي 14 ولاية، منها ولايتي الطارف وتلمسان الحدوديتين، تتميز بالسهول المنبسطة والأراضي الخصبة ووفرة المياه والتساقط المعتبر للأمطار.
- منطقة السهوب: وتمتد عبر 12 ولاية، من بينها ثلاث ولايات حدودية هي: سوق أهراس، تبسة، النعامة، ويغلب على هذه المنطق المناخ القاري قليل التساقط، وهو مناسب لنشاط تربية الإبل والأغنام، الذي يعد نشاطا رئيسيا بالمنطقة.

- منطقة الصحراء: أغلب الولايات التي تغطيها هذه المنطقة هي ولايات حدودية، وهي ذات مناخ صحراوي جاف، بتساقطات شحيحة، وتتركز الزراعة بها في الغالب بمناطق الواحات أين تتوفر مصادر الري، والتربة الملائمة للزراعة (عبة، 2018، الصفحات 54-55).

3.2 رهانات تنمية المناطق الحدودية في الجزائر

توفر المناطق الحدودية مجالا هاما للعديد من الرهانات التنموية التي يمكن التعويل عليها للخروج بهذه المناطق من دائرة الركود التنموي وإنعاشها اقتصاديا واجتماعيا ودمجها في مسارات التنمية الوطنية، يمكن إبراز أهم هذه الرهانات فيما يلي:

3.2.1 تعزيز استقرار وأمن المناطق الحدودية

إن عامل الاستقرار على طول الحدود الجزائرية يعد أهم عامل لتنمية المناطق الحدودية، فالتوترات الأمنية داخل حدود الدولة أو على مشارفها مع دول الجوار من أكبر الهواجس التي تؤرق المستثمرين وتقوض جهود الدولة في تحقيق التنمية وتخلق حالة من عدم الاستقرار لدى المجتمعات المحلية، وقد أبانت الجزائر في هذا المجال عن قدرتها على التحكم في الأوضاع على طول حدودها، وكان الجيش إلى جانب الأجهزة الأمنية قد باشر منذ سنوات انتهاج سياسة أمنية فعالة مبنية على مخططات عملية للتحكم في الحدود ومحاربة ظواهر الإرهاب والتهريب، ومراقبة تنقل البضائع والأشخاص، ما أدى لاستتباب الأمن على طول الحدود، وظهرت نتائج هذه السياسة جلية في استرجاع ثقة المستثمرين وعودة تدفق الاستثمارات الأجنبية.

يضاف إلى ذلك انتعاش السياحة في مناطق الجنوب بفضل استقرار الأوضاع مدفوعا بالإجراءات الحكومية المتخذة لدعم السياحة الصحراوية، إذ سجلت ولاية جانت على حسب مدير السياحة والصناعة التقليدية توافد أعداد معتبرة من السياح الأجانب خلال الفترة من شهر أكتوبر 2023 إلى غاية مارس 2024 قدرت بحوالي 12 ألف زائر من 79 جنسية، يضاف إليهم السياح القادمون من الولايات الداخلية، وكل هذا بعمل وتخطيط الوزارة الوصية، والتنسيق بين السلطات المحلية والأسلاك الأمنية (ملاح، 2024).

3.2.2 تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين

تعد المناطق الحدودية مجالا مفتوحا للتعاون وترقية العلاقات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بين الدول، لما له من أهمية في تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية، وتقوية روابط حسن الجوار في مختلف المجالات والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

فمن جانب العلاقات الجزائرية الموريتانية، تظهر إرادة سياسية قوية من الجانبين لتقوية التعاون في مختلف المجالات خاصة على المناطق الحدودية بينهما، فالبلدان رفعا قيمة المبادلات التجارية بينهما

من 24 مليون دولار سنة 2019 إلى 200 مليون دولار نهاية 2022، وفي الزيارة التي قادت الرئيس الموريتاني شهر ديسمبر 2021 إلى الجزائر تم توقيع عدد من الاتفاقيات، منها إنجاز طريق بري يربط ولاية تندوف الجزائرية بمدينة الزويرات الموريتانية بطول حوالي 800 كلم، هذا الطريق إلى جانب فتح معبرين حدوديين ثابتين تكفلت الجزائر بإنجازهما، وإطلاق منطقة تبادل حر بين البلدين بمنطقة تندوف الحدودية، سيسهم في دفع التجارة البينية والرفع من قيمتها (ميموني، 2025).

وعلى الحدود الشرقية، تراهن الجزائر على التعاون الطاقوي بين الجزائر وتونس الذي يتجلى في خطوط الربط الكهربائي بين البلدين، فمحدودية القدرات الإنتاجية لتونس مقارنة ومعدلات الاستهلاك، دفعها للجوء لسد هذا العجز البالغ حوالي 14% من احتياجاتها سنة 2024 من الجزائر، ويتم ذلك عبر خمسة خطوط رئيسية، تنطلق ثلاث منها من محطات جبل العنق والعوينات بولاية تبسة نحو ولايتي الكاف وقفصة بتونس، فيما الخطان الآخران يربطان محطتي الحجار بعنابة والشافية بالطارف بولاية جندوبة التونسية (مراحي، 2025).

كما يعد خط السكة الحديدية الرابط بين الجزائر وتونس على مسافة 377 كلم، الذي أعيد تشغيله صيف 2024، حلقة وصل بين البلدين، فهو ينطلق من مدينة عنابة شرق الجزائر، مرورا بسوق اهراس، ليدخل تونس عبر مدينة غار الدماء، جندوبة، ثم باجة، وصولا إلى العاصمة تونس، ومن شأن هذا الخط المساهمة في رفع معدل تنقل الأشخاص بين البلدين، وبالتالي رفع مستوى التبادل السياحي والمبادلات التجارية (لحياني، 2024).

3.2.3 الطريق السيار شرق غرب، والطريق العابر للصحراء

يعد الطريق السيار شرق غرب أبرز الطرق التي تربط المناطق الحدودية في الجزائر بباقي أقاليم البلاد، والذي يعد من أهم المشاريع البنيوية الكبرى، حيث أنشأ ليكون شريانا استراتيجيا يربط ولاية الطارف عل الحدود الشرقية مع تونس، بولاية تلمسان على حدودها الغربية مع المغرب مرورا بـ 24 ولاية على مسافة 1216 كلم، وهذا بهدف تسهيل حركة التنقل والتبادل التجاري بين مختلف ولايات الوطن، كونه يمثل محورا هاما للتكامل الوطني والإقليمي (الجيلاني، 2020، صفحة 6).

ويعتبر مشروع الطريق العابر للصحراء الذي يربط ستة دول إفريقية هي الجزائر، تونس، النيجر، مالي، نيجيريا وتشاد، الأول من نوعه في القارة، وهو في صميم البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرقات، إذ يغطي تسع طرق رئيسية يمكنها ربط كل العواصم الإفريقية والمساهمة بشكل فعال في رفع مستوى التبادل التجاري وترقية التعاون والتكامل وتحسين التنمية التي تنعكس على شعوب المنطقة (العيب و بوفنغور، 2019، صفحة 385).

تتيح شبكة الطرقات العابرة للحدود للجزائر فرصة لفك العزلة عن مناطقها الحدودية والوصول إلى مختلف دول القارة، وأخذ نصيبها من السوق الأفريقية، وكل هذا يؤدي في المحصلة إلى تنشيط الحركية الاقتصادية بالمناطق الحدودية وما يصاحبها من انعكاسات إيجابية على باقي مجالات الحياة للمجتمعات المحلية.

3.2.4 الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية

تزخر معظم المناطق الحدودية في الجزائر بموارد طبيعية هائلة يمكن استغلالها بالصورة التي تضمن تطوير المناطق الحدودية من مختلف الجوانب بما يحقق تنميتها المستدامة، وقد باشرت الجزائر بإطلاق مشاريع لاستغلال المناجم، على غرار منجم غار جبيلات بولاية تندوف، حيث أعطيت الاشارة لبدأ عملية الاستغلال يوم 30 جولية 2022 من طرف وزير الطاقة والمناجم، وما يتبعه من إنجاز للمنشآت القاعدية مثل الربط بمختلف الشبكات الضرورية، وكذا خط السكة الحديدية الرابط بين مدينة بشار وغار جبيلات، بالإضافة وما ينتج عنه من مناصب العمل المباشرة وغير المباشرة وخلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء المشاريع السكنية والهياكل الاجتماعية المرتبطة بالمشروع (موقع وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة، بلا تاريخ).

وبالنسبة لمعدن الذهب، تستحوذ ولايتا تندوف وتمنراست على الحصة الأكبر منه، وقد باشرت الجزائر في السنوات الأخيرة تنظيم وتقنين عملية استغلاله، فمنذ انطلاق عملية الاستخراج والاستغلال شهر جوان 2021 تم استخراج ما يزيد عن 128 كغ بمنطقة تمنراست من طرف 57 مؤسسة مصغرة من أصل 90 مؤسسة مرخص لها بمزاولة هذا النشاط وفقا للوكالة الوطنية للمنشآت المنجمية (وكالة الأنباء الجزائرية، 2024)، وتهدف الدولة من خلال تنظيم عملية استخراج واستغلال الذهب إلى تثمين احتياطها الوطني وتغطية احتياجات السوق الداخلية وتصدير الفائض منه، بالإضافة إلى ضبط نشاط استخراج الذهب وحماية هذه الثروة من الاستنزاف المترتب عن التنقيب العشوائي وغير الشرعي عن الذهب.

3.2.5 رهان الطاقات المتجددة والانتقال الطاقوي

تسعى الجزائر لمواكبة التحول العالمي نحو الطاقات المتجددة والنظيفة لمجابهة تحديات الحفاظ على البيئة، إذ تتوفر الجزائر على أحد أكبر الحقول الشمسية في العالم، بمدة سطوع تتجاوز 2000 ساعة سنويا عبر كامل التراب الوطني، مع إمكانية ملامسة 3900 ساعة بالنظر لشساعة مساحة الهضاب العليا والصحراء، فإنتاج الجنوب الكبير سنويا من الطاقة يتعدى 5.6 كيلو واط /متر مربع، ومن خلال عديد المشاريع المبرمجة في قطاع الطاقات المتجددة، فإن الجزائر تطمح لاستغلال الإمكانات الهائلة القابعة في مختلف أقاليمها بما فيها الحدودية منها، للانتقال إلى الاستغلال الكامل للطاقة النظيفة وتطويرها من أجل التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة.

ومن ناحية أخرى، فإن طاقة الرياح لا تقل أهمية عن الطاقة الشمسية، إذ تحمل الرياح التي تهب على الجزائر كثيرا من الهواء الرطب البحري والصحراوي القاري، بسرعة يفوق متوسطها 7 متر/ ثانية، لا سيما في مناطق الساحل ما يمكن من توليد حوالي 673 مليون واط ساعي من الطاقة سنويا (محسن و آخرون، واقع الاستثمار في طاقة الرياح في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة ميدانية لمشروع كبرتن بأدرار، 2019، صفحة 268).

إذا، للمناطق الحدودية في الجزائر مقومات تنموية متنوعة من موقع جغرافي استراتيجي وموارد طبيعية غنية وشبكات طرق عابرة للحدود، والتي تمثل فرصا لفك العزلة عنها وربطها بمحيطها الداخلي

والخارجي ودمجها في مسار التنمية الوطنية بمختلف أبعادها، مما يجعلها تلعب دور المحرك الاستراتيجي في نقل الحدود من مناطق ظل هامشية إلى مجالات جغرافية واعدة بالفرص الاقتصادية.

ومنه فإن الرهان على الفرص التنموية التي تتوافق مع الإمكانات المعتبرة التي تتوفر عليها المناطق الحدودية يبقى الخيار الأنسب الذي يمكن أن يحقق تنمية فعلية بالمناطق الحدودية وبموارد محلية في إطار من التوازن الإقليمي الذي يؤدي بدوره إلى المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة والاندماج الفعلي في منظومة الاقتصاد الوطني.

الخاتمة:

مما سبق، يمكن التوصل إلى أن المناطق الحدودية في الجزائر باعتبارها مجالات طرفية بعيدة عن مركز صنع القرار وعن المراكز الاقتصادية الكبرى، تواجه تحديات تنموية عميقة ومتعددة تتعلق بمختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود وكذا ضعف واضح في الخدمات الأساسية الموجهة للمجتمعات المحلية ونقص في البنى التحتية الضرورية، يضاف إليه قلة الاستثمارات الخاصة والعمومية ونقص التمويل.

إلا أن كل هذا لا يغطي على كم الفرص التي تتيحها الإمكانيات المتنوعة للمناطق الحدودية من موقعها الجغرافي الذي يجعل منها حلقة لربط البلاد بمحيطها الإقليمي والعالمي، وغناها بالثروات الطبيعية بين الموارد معدنية والمياه الجوفية والأراضي الزراعية إلى جانب قوتها البشرية المعتبرة.

كل هذه الإمكانات والمقومات تؤهل المناطق الحدودية في الجزائر لتكون أحد روافد التنمية الوطنية الشاملة وبوابة لترقية التعاون الإقليمي لتحقيق الاستقرار الأمني والتكامل الاقتصادي، بما يخدم تحسين الأوضاع المعيشية للمجتمعات على جانبي الحدود، وذلك من خلال تدعيم البنى التحتية والهياكل القاعدية، والرهان على الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية المنجمية والطاقوية، والاستثمار الفعال في قطاعات الزراعة والطاقات المتجددة بالتوازي مع تنمية المورد البشري وتطويره بما يتماشى مع متطلبات التنمية واحتياجاتها.

إذا، يمكن للاستثمار الفعال في إمكانيات المناطق الحدودية ومقوماتها التنموية إلى جانب تذليل المعوقات والتحديات التي تواجه جهود التنمية بها، وفي إطار تصور شامل للرهانات والفرص الممكنة لهذه المناطق أن تسهم في دمجها في مسار التنمية الشاملة ومنظومة الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن تنمية المناطق الحدودية في الجزائر لم تعد تمثل خيارا بقدر ما صارت تمثل ضرورة حتمية ورهانا استراتيجيا وطنيا.

قائمة المصادر والمراجع:

أسعد معتوق. (2009). بيانات ومؤشرات التنمية الإقليمية كمدخل لصياغة الأقاليم التنموية – دراسة حالة الأقاليم السورية. رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية. دمشق: جامعة دمشق.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية. (18 12، 2019). قانون رقم 19-12 المؤرخ 11 ديسمبر سنة 2019 يعدل ويتمم القانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد. (78). الجزائر.

الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. (بلا تاريخ). موقع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. تاريخ الاسترداد 09 أوت، 2025، من https://n9.cl/xyd6bj.

بلقاسم ميموني، وبوجمعة لهبيل. (30 ماي، 2021). واقع ومتطلبات التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر. مجلة السياسة العالمية، 5(1).

بلواضح الجيلاني. (2020). واقع قطاع النقل البري في الجزائر – المعوقات والحلول (دراسة وصفية تحليلية). مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 4(2).

بن عيسى بن علية. (2019). دور اللامركزية في تجسيد الجباية المحلية بالجزائر لتحقيق التنمية الإقليمية. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 5(2).

حميدة دريادي. (2021). إستراتيجية تنمية المناطق الحدودية بالجزائر بين التحديات والمقومات. مجلة السياسة العالمية، 5(1).

رضا مراحي. (17 أفريل، 2025). موقع الطاقة. تاريخ الاسترداد 05 ماي، 2025، من http://bit.ly/4miZpaD.

رضا ملاح. (04 جوان، 2024). موقع جريدة الشعب. تاريخ الاسترداد 15 أوت، 2025، من https://n9.cl/ms48d.

زوبيدة محسن، و آخرون. (جوان، 2017). الموارد المائية عامل أساسي للتنمية المحلية المستدامة في الحوض الهيدروغرافي للصحراء الجزائرية. مجلة العلوم الإنسانية، 47.

زوبيدة محسن، و آخرون. (2019). واقع الاستثمار في طاقة الرياح في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة ميدانية لمشروع كبرتن بأدرار. مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE(8).

سامر أبو وردة. (23 فيفري، 2025). موقع الطاقة. تاريخ الاسترداد 14 مارس، 2025، من http://bit.ly/3Jl1kwA.

سهام طالب حسين، و محمد يعقوب. (30 06، 2020). الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية. مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، 2(1).

شريف رأفت. (أوت، 2017). التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية. مجلة بدائل(24).

صادق أبو هيف. (1995). القانون الدولي العام. الإسكندرية: منشأة المعارف.

صلاح الدين طالبي. (2020). السياسات الاقتصادية العمومية المتبعة لتنمية المناطق الحدودية ودورها في مكافحة الفقر في الجزائر: الفترة 2000-2019. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13(1).

عباس ميموني. (25 جانفي، 2025). موقع وكالة الأناضول للأنباء. تاريخ الاسترداد 07 فيفري، 2024، من https://n9.cl/42s4b.

عبد المطلب عبد الحميد. (2001). التمويل المحلي والتنمية المحلية. مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

عبد الهادي عباد، و منير رابحي. (جوان، 2019). تنمية وتطوير المناطق الحدودية كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول المغرب العربي (مقاربة من منظور الاقتصاد السياسي). المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، 1(1).

عثمان لحياني. (10 أوت، 2024). موقع العربي الجديد. تاريخ الاسترداد 20 نوفمبر، 2024، من http://bit.ly/45hQBdL.

فريد عبة. (2018). أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية. بسكرة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

فوزي العيب، و اليزيد بوفنغور. (2019). استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية في الجزائر في ظل التجارب الدولية: واقع وآفاق. مجلة السياسة العالمية، 5(1).

لويس معلوف. (2009). المنجد في اللغة. بيروت: المطبعة الكاثوليكية.

مبروك ساحلي. (جوان، 2016). جدلية الأمن والتنمية في مناطق النزاعات. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 9(1).

مجمع اللغة العربي. (بلا تاريخ).

مجمع اللغة العربية. (2008). المعجم الوسيط. مصر: مكتبة الشروق الدولية.

محمد لهوازي. (16 أوت، 2024). موقع أندبندنت عربية. تاريخ الاسترداد 18 جانفي، 2025، من http://bit.ly/45iCh4L.

مصطفى أحمد أبو الخير. (2010). القانون الدولي لمنازعات الحدود (دراسة تطبيقية على الحدود العربية والإسلامية). القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

مصطفى صحراوي، و خلود كروري. (سبتمبر، 2019). أثر التهديدات الأمنية على الاستثمار في المناطق الحدودية-الجزائر أنموذجا. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 4(3).

موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. (14 أكتوبر، 2018). موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية. تاريخ الاسترداد 28 06، 2025، من https://interieur.gov.dz/ar/

موقع وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 18 ديسمبر، 2024، من https://n9.cl/3yzc20.

نوال قادة بن عبد الله. (جوان، 2022). استراتيجية تنمية المناطق الحدودية الجزائرية لفك العزلة وتخفيف الأزمات. مجلة أبحاث قانونية وسياسية، 7(1).

وكالة الأنباء الجزائرية. (12 ماي، 2024). موقع وكالة الأنباء الجزائرية. تاريخ الاسترداد 29 ديسمبر، 2024، من https://n9.cl/7oqhuy.

وكالة الأنباء الجزائرية. (12 سبتمبر، 2024). موقع وكالة الأنباء الجزائرية. تاريخ الاسترداد 25 فيفري، 2025، من https://n9.cl/qujeoh.

ياسر نصر. (06 مارس، 2024). موقع الطاقة. تاريخ الاسترداد 25 فيفري، 2025، من : http://bit.ly/47gpUZz.